البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

آب 2020

مستوى التصنيف: عام

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (6 962)
فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo
البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

مستوى التصنيف: عام

رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

مستوى التصنيف: عام

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	39

مستوى التصنيف: عام

مستوى التصنيف: عام

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 1.3% خلال الربع الأول من عام 2020، وذلك مقابل نمو نسبته 2.0% خلال ذات الربع من عام 2019. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال السبعة شهور الأولى من عام 2020 بنسبة 0.7%، بالمقارنة مع تضخم نسبته 0.9% خلال ذات الفترة من عام 2019. كما ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2020 ليصل الى 23.0% مقابل 19.2% خلال ذات الربع من عام 2019.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر تموز من عام 2020 ما مقداره 17,189.7 مليون دولار*، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.5 أشهر.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تموز من عام 2020 ما مقداره 35,840.5 مليون دينار، مقابل 34,969.7 مليون دينار في نهاية عام 2019.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر تموز من عام 2020 ما مقداره 28,546.6 مليون دينار، مقابل 27,082.2 مليون دينار في نهاية عام 2019.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تموز من عام 2020 ما مقداره 35,163.7 مليون دينار، مقابل 35,305.3 مليون دينار في نهاية عام 2019.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر تموز من عام 2020 ما مقداره 1,581.8 نقطة، مقابل 1,815.2 نقطة في نهاية عام 2019.

* يعود الارتفاع في إجمالي الاحتياطي الرسمي من العملات الأجنبية لشهر تموز 2020 نتيجة لإصدار سندات اليورو بوندز بقيمة 1,750 مليون دولار، علماً بأنه يستحق خلال عام 2020 سندات يوروبوندز خارجية في شهر تشرين الأول بقيمة 1,250 مليون دولار، كما يستحق أذونات خزينة محلية بالعملة الأجنبية في شهر كانون الأول بقيمة 400 مليون دولار، لذلك يتوقع انخفاض رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية بمقدار 1,650 مليون دولار في نهاية شهر كانون الأول من عام 2020.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 1,094.3 مليون دينار (-8.6% من GDP) خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2020، بالمقارنة مع عجز مقداره 484.1 مليون دينار (-3.7% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية أيار 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 1,538.0 مليون دينار، ليصل إلى 19,276.0 مليون دينار (60.9% من GDP)، كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 402.1 مليون دينار، ليصل إلى 12,740.3 مليون دينار (40.3% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية أيار من عام 2020 ليصل إلى 32,016.3 مليون دينار (101.2% من GDP) مقابل 30,076.2 مليون دينار (95.2% منGDP) في نهاية عام 2019.

القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال النصف الأول من عام 2020 بنسبة 7.3% لتبلغ 2,523.3 مليون دينار، في حين انخفضت المستوردات بنسبة 18.0% لتبلغ 5,486.4 مليون دينار. وتبعاً لذلك، انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 25.4% ليصل إلى 2,963.1 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019. وتشير البيانات الأولية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2020 إلى انخفاض مقبوضات السفر بنسبة 63.7% وانخفاض مدفوعاته بنسبة 67.1% بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال السبعة شهور الأولى من عام 2020 إلى انخفاضها بنسبة 9.8% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2020 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 309.2 مليون دينار (4.2% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 329.9 مليون دينار (4.6% من GDP) خلال الربع المقابل من عام 2019. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى 5.2% من GDP خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة مع 5.8% من GDP خلال الربع المقابل من عام 2019. فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 214.9 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة مع 183.5 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2019. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الأول عام 2020 انخفاضاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 32,701.1 مليون دينار وذلك مقارنة مع 32,793.7 مليون دينار في نهاية عام 2019.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر تموز من عام 2020 ما مقداره 17,189.7 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.5 أشهر. (انظر صفحة 1)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تموز من عام 2020 ما مقداره 35,840.5 مليون دينار، مقابل 34,969.7 مليون دينار في نهاية عام 2019.

- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر تموز من عام 2020 ما مقداره 28,546.6 مليون دينار، مقابل 27,082.2 مليون دينار في نهاية عام 2019.

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تموز من عام 2020 ما مقداره 35,163.7 مليون دينار، مقابل 35,305.3 مليون دينار في نهاية عام 2019.

- انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تموز من عام 2020، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2019.

■ بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر تموز من عام 2020 ما مقداره 1,581.8 نقطة، مقابل 1,815.2 نقطة في نهاية عام 2019. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر تموز من عام 2020 ما مقداره 12,329.8 مليون دينار، مقابل 14,914.8 مليون دينار في نهاية عام 2019.

أهم المؤشـرات النقديـة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية تموز			
2020	2019		2019
US$ 17,189.7	US$ 13,904.8	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 14,329.3
20.0%	3.8%		7.0%
35,840.5	34,321.4	السيولة المحلية	34,969.7
2.5%	2.9%		4.8%
28,546.6	26,836.8	التسهيلات الائتمانية	27,082.2
5.4%	2.8%		3.7%
25,365.3	23,787.4	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	23,998.6
5.7%	3.4%		4.3%
35,163.7	34,577.3	إجمالي ودائع العملاء	35,305.3
-0.4%	2.2%		4.3%
27,002.5	26,461.7	ودائع بالدينار	27,107.3
-0.4%	3.1%		5.6%
8,161.2	8,115.6	ودائع بالعملات الأجنبية	8,198.0
-0.4%	-0.8%		0.2%
28,065.4	27,664.4	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	28,292.1
-0.8%	2.7%		5.0%
22,191.2	21,593.4	ودائع بالدينار	22,130.5
0.3%	3.6%		6.2%
5,874.2	6,071.0	ودائع بالعملات الأجنبية	6,161.6
-4.7%	-0.4%		1.0%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيـات الأجنبيـة

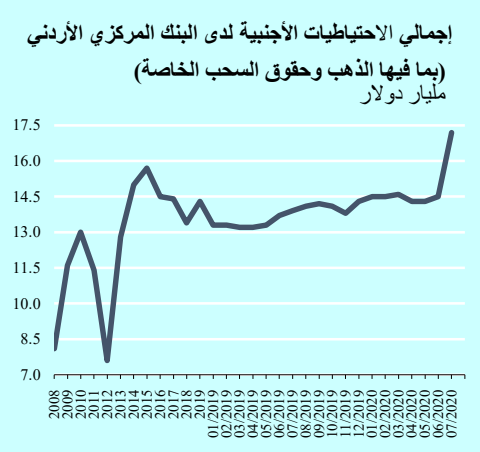

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر تموز من عام 2020 ما مقداره 17,189.7 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.5 أشهر. (انظر صفحة 1)

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تموز من عام 2020 ما مقداره 35.8 مليار دينار، مقابل 35.0 مليار دينار في نهاية عام 2019.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر تموز من عام 2020 مع نهاية عام 2019، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونـات السيـولـة**

    - بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر تموز من عام 2020 ما مقداره 29.9 مليار دينار، بالمقارنة مع 29.7 مليار دينار في نهاية شهر تموز من عام 2019، ومقابل 30.3 مليار دينار في نهاية عام 2019.

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر تموز من عام 2020 ما مقداره 6.0 مليار دينار، مقارنة مع 4.6 مليار دينار في نهاية تموز 2019 وفي نهاية عام 2019.

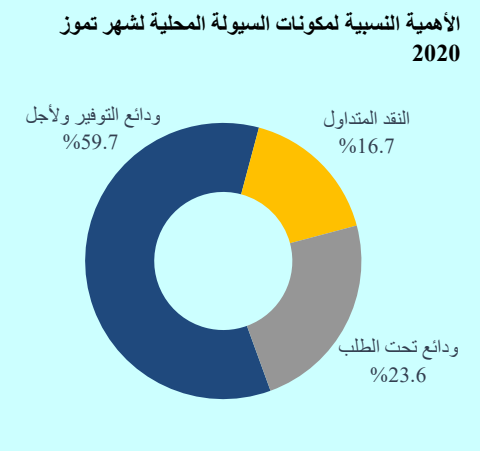

- **العـوامل المـؤثـرة على السيولــة المحليــة**

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر تموز من عام 2020 ما مقداره 27.6 مليار دينار، بالمقارنة مع 27.1 مليار دينار في نهاية تموز 2019، ومقابل 27.5 مليار دينار في نهاية عام 2019.

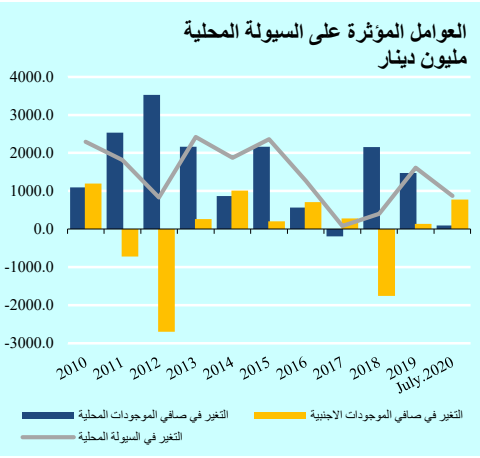

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر تموز من عام 2020 ما مقداره 8.3 مليار دينار، بالمقارنة مع 7.2 مليار دينار في نهاية تموز 2019، و7.5 مليار دينار في نهاية عام 2019. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تموز من عام 2020 ما مقداره 11.6 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

2019		نهاية تموز 2019	نهاية تموز 2020
7,507.4	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**7,183.5**	**8,284.2**
9,974.8	البنك المركزي	9,493.0	11,637.7
-2,467.4	البنوك المرخصة	-2,309.5	-3,353.5
27,462.3	**الموجودات المحلية (صافي)**	**27,137.9**	**27,556.3**
-4,810.9	البنك المركزي، منها:	-4,310.4	-4,944.3
570.3	الديون على القطاع العام (صافي)	524.8	-123.3
-5,404.1	أخرى (صافي*)	-4,858.4	-4,844.0
32,273.1	البنوك المرخصة	31,448.3	32,500.6
11,335.3	الديون على القطاع العام (صافي)	10,949.7	11,943.3
24,742.8	الديون على القطاع الخاص	24,475.4	26,070.9
-3,805.0	أخرى (صافي)	-3,976.8	-5,513.5
34,969.7	**السيولة المحلية (M2)**	**34,321.4**	**35,840.5**
4,631.0	**النقد المتداول**	**4,634.0**	**5,987.4**
30,338.7	**الودائع، منها:**	**29,687.4**	**29,853.1**
6,237.6	بالعملات الأجنبية	6,151.5	5,936.3

*: تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي خلال شهر آذار من العام الجاري بتخفيض أسعار الفائدة مرتين، الأولى بتاريخ 5 آذار 2020 وبواقع 50 نقطة أساس وعلى كافة أدوات السياسة النقدية، والثانية بتاريخ 17 آذار 2020 وبواقع 75 نقطة أساس على نافذة الإيداع لليلة واحدة و100 نقطة أساس على باقي الأدوات لتصبح كما يلي:

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة مئوية

2019		تموز 2019	تموز 2020
4.00	سعر الفائدة الرئيسى للبنك المركزي	4.75	2.50
5.00	إعادة الخصم	5.75	3.50
4.75	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	5.50	3.25
3.25	نافذة الإيداع لليلة واحدة	4.00	2.00
4.00	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	4.75	2.50
4.00	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع	4.75	2.50

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 2.50%.
- سعر إعادة الخصم: 3.50%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 3.25%.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 2.00%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 2.50%.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 2.50%.

اتخذ البنك المركزي عدة إجراءات تهدف لاحتواء تداعيات أزمة "فيروس COVID-19 المستجد" على الاقتصاد الوطني، وتخفيض كلف التمويل وخدمة الدين لكافة النشاطات الاقتصادية، والمساهمة في استمرارية حركة عجلة الاقتصاد وتعزيز فرص استعادة النشاط الاقتصادي والتعافي بعد الأزمة، حيث قام بالإجراءات التالية:

- تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي على الودائع لدى البنوك من 7% إلى 5%، وذلك بهدف توفير سيولة إضافية للبنوك بمبلغ 550 مليون دينار.
- ابرام اتفاقيات إعادة شراء الأوراق المالية (REPO) مع البنوك بمقدار 850 مليون دينار، ولآجال تصل إلى سنة.
- استحداث برنامج تمويلي ميسر لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بإجمالي مبلغ 500 مليون دينار وبفائدة إقراض للعميل لا تتجاوز 2%.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

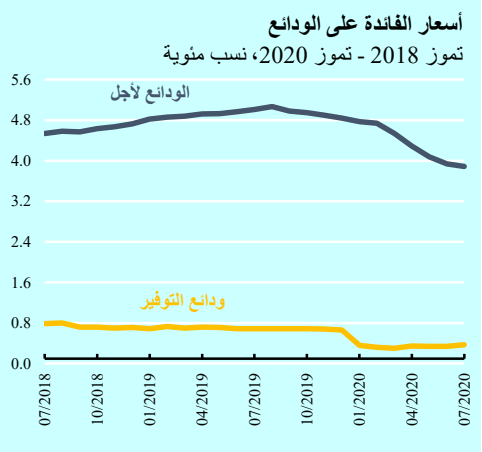

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر تموز من عام 2020 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.89%، لينخفض بذلك بمقدار 95 نقطة أساس عن نهاية عام 2019.
- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر تموز من عام 2020 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.37%، لينخفض بذلك بمقدار 29 نقطة أساس عن نهاية عام 2019.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية تموز من عام 2020 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.38%، لينخفض بذلك بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

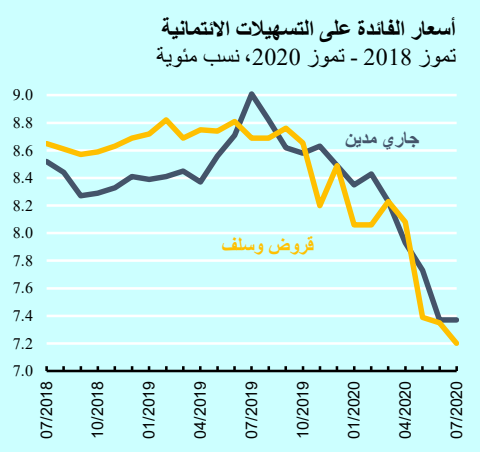

- الجاري مدين: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر تموز من عام 2020 على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق والبالغ 7.37%، لينخفض بذلك بمقدار 112 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019.

- الكمبيالات والأسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر تموز من عام 2020 بمقدار 51 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.73%. لينخفض بذلك بمقدار 82 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019.

أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (%)

2019		تموز 2019	تموز 2020	التغير/ نقطة أساس
	الودائع			
0.44	تحت الطلب	0.48	0.38	-6
0.66	توفير	0.69	0.37	-29
4.84	لأجل	5.01	3.89	-95
	التسهيلات الائتمانية			
9.55	كمبيالات وأسناد مخصومة	8.13	8.73	-82
8.49	قروض وسلف	8.69	7.20	-129
8.49	جاري مدين	9.01	7.37	-112
9.33	الإقراض لأفضل العملاء	9.79	8.33	-100

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر تموز من عام 2020 بمقدار 15 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.20%، لينخفض بذلك بمقدار 129 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر تموز من عام 2020 ما نسبته 8.33%، ليحافظ بذلك على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، منخفضاً بمقدار 100 نقطة أساس عن نهاية عام 2019.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر تموز من عام 2020 بما مقداره 1,464.4 مليون دينار، أو ما نسبته (5.4%)، عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 725.0 مليون دينار (2.8%) خلال الفترة المماثلة من عام 2019.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر تموز من عام 2020، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,366.7 مليون دينار (5.7%)، والمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 99.2 مليون دينار، والمؤسسات العامة بمقدار 62.5 مليون دينار (12.5%). في المقابل، انخفضت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 64.0 مليون دينار (9.5%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2019.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تموز من عام 2020 ما مقداره 35.2 مليار دينار، مقابل 34.6 مليار دينار في نهاية تموز 2019، و35.3 مليار دينار في نهاية عام 2019.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر تموز من عام 2020 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 27.0 مليار دينار و8.2 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 26.5 مليار دينار للودائع بالدينار و8.1 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية شهر تموز من عام 2019. أما في نهاية عام 2019، فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار ما مقداره 27.1 مليار دينار و8.2 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية.

بورصة عمان[1]

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر تموز من عام 2020 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2019. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجم التداول:**

بلغ حجم التداول خلال شهر تموز من عام 2020 حوالي 101.5 مليون دينار، مقارنة مع 149.7 مليون دينار خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2020، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 517.1 مليون دينار.

- **عدد الأسهم:**

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر تموز من عام 2020 ما مقدار 115.8 مليون سهم، بالمقارنة مع 154.5 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2020، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 519.2 مليون سهم.

[1] تم تعليق نشاط البورصة اعتباراً من تاريخ 2020/3/17 وحتى تاريخ 2020/5/9، وذلك لحماية المتداولين والشركات الأردنية من الآثار السلبية الكبيرة التي تشهدها الأسواق المالية بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد عالمياً.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

بلغ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر تموز من عام 2020 ما مقداره 1,581.8 نقطة، بالمقارنة مع 1,873.5 نقطة خلال نفس الشهر من العام السابق. أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2019، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 233.4 نقطة (12.9%). وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من القطاع المالي بمقدار 346.0 نقطة (14.1%)، وقطاع الخدمات بمقدار 170.4 نقطة (13.2%)، وقطاع الصناعة بمقدار 55.1 نقطة (3.0%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2019.

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

2019		تموز	
		2019	2020
1,815.2	**الرقم القياسي العام**	**1,873.5**	**1,581.8**
2,450.0	القطاع المالي	2,536.2	2,103.9
1,857.0	قطاع الصناعة	1,857.4	1,801.9
1,293.0	قطاع الخدمات	1,332.0	1,122.7

المصدر: بورصة عمان.

القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر تموز من عام 2020 ما مقداره 12.3 مليار دينار، مقابل 15.4 مليار دينار في نهاية تموز 2019. أما بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2019، فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 2,585.0 مليون دينار (17.3%).

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم والقيمة السوقية
تموز 2019 - تموز 2020

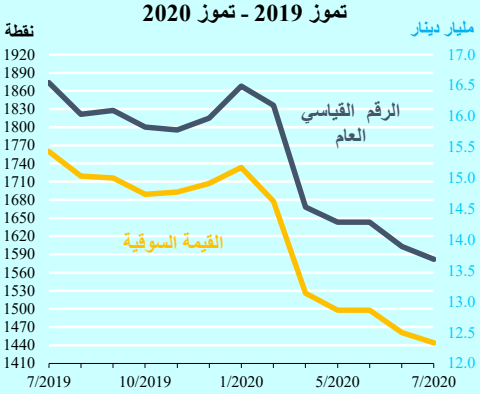

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر تموز من عام 2020 تدفقاً سالباً بلغ 6.8 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 3.6 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2019. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر تموز من عام 2020 ما قيمته 10.4 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 17.2 مليون دينار. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2020، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 57.8 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

2019		تموز 2019	تموز 2020
1,585.4	حجم التداول	149.7	101.5
6.4	معدل التداول اليومي	6.5	4.8
14,914.8	القيمة السوقية	15,432.1	12,329.8
1,247.2	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	154.5	115.8
114.1	صافي استثمار غير الأردنيين	-3.6	-6.8
528.7	شراء	26.9	10.4
414.6	بيع	30.5	17.2

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الأول من عام 2020 بنسبة 1.3%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.0% خلال ذات الربع من عام 2019. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.0% خلال الربع الأول من عام 2020، مقابل نمو نسبته 3.8% خلال ذات الربع من عام 2019.

- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال السبعة شهور الأولى من عام 2020 بنسبة 0.7%، مقابل تضخم نسبته 0.9% خلال ذات الفترة من عام 2019.

- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2020 ليصل إلى 23.0% (21.5% للذكور و28.6% للإناث)، وذلك مقابل 19.2% (17.1% للذكور 27.2% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2019. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15 - 19 سنة (بواقع 57.7%) و20-24 سنة (42.2%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي(GDP)

سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة تباطؤاً في أدائه متأثراً بتداعيات جائحة كورونا، والتي بدأ تأثيرها في منتصف شهر آذار من عام 2020، إذ نما بنسبة 1.3% خلال الربع الأول من عام 2020، بالمقارنة مع نمو نسبته 2.0% خلال ذات الربع من عام 2019. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل تباطؤاً في أدائه لينمو بنسبة 0.8% خلال الربع الأول من عام 2020 مقابل نمو نسبته 1.0% خلال ذات الربع من عام 2019). فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 1.4% خلال الربع الأول من عام 2020، مقابل نمو نسبته 2.1% خلال نفس الفترة من عام 2019. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 3.0%، مقابل نمو نسبته 3.8% خلال الربع الأول من عام 2019، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 1.6% خلال الربع الأول من عام 2020 مقابل نمو نسبته 1.8% خلال ذات الربع من عام 2019.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2018-2020، %

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2018					
GDP بالأسعار الثابتة	1.9	2.1	1.9	1.8	**1.9**
GDP بالأسعار الجارية	3.9	3.8	3.5	3.6	**3.7**
2019					
GDP بالأسعار الثابتة	2.0	1.7	1.9	2.1	**2.0**
GDP بالأسعار الجارية	3.8	3.3	3.5	4.0	**3.7**
2020					
GDP بالأسعار الثابتة	1.3				
GDP بالأسعار الجارية	3.0				

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي
2017-2020، %

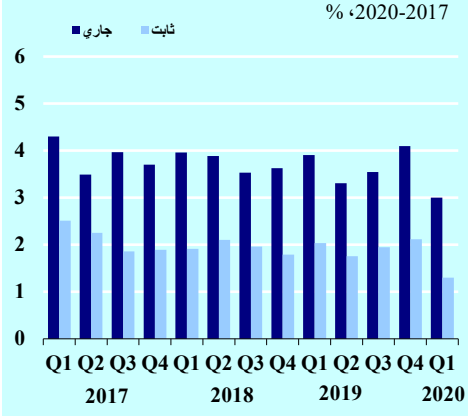

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الربع الأول من عام 2020 "منتجو الخدمات الحكومية" (0.3 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.2 نقطة مئوية)، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية" (0.2 نقطة مئوية)، والعقارات (0.2 نقطة مئوية)، و"الصناعات التحويلية" (0.1 نقطة مئوية)، و"الزراعة" (0.1 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 85.0% من النمو الحقيقي المسجل خلال الربع الأول من عام 2020.

وشهدت معظم القطاعات الاقتصادية تباطؤاً في أدائها خلال الربع الأول من عام 2020، أبرزها الزراعة، و"الصناعات التحويلية"، و"النقل والتخزين والاتصالات"، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية"، و" تجارة الجملة والتجزئة"، فيما شهد قطاعا "الإنشاءات" و"الصناعات الاستخراجية" تراجعاً في أدائهما.

ويجدر بالذكر أن دائرة الإحصاءات العامة قامت بإجراء مراجعة شاملة لبيانات الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2008-2019)، لتأخذ بعين الاعتبار أحدث المنهجيات المتبعة دولياً لاحتسابها، والتي من أبرزها الاستناد لجداول المدخلات والمخرجات، والذي أصدرته دائرة الإحصاءات العامة مؤخراً لعام 2016، الأمر الذي ترتب عليه حدوث تغيرات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2008-2019).

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو Q1		المساهمة في النمو (نقطة مئوية) Q1	
	2019	2020	2019	2020
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.0	1.3	2.0	1.3
الزراعة	3.6	2.3	0.2	0.1
الصناعات الاستخراجية	0.9	-1.1	-	-
الصناعات التحويلية	1.3	0.5	0.2	0.1
الكهرباء والمياه	1.7	1.2	-	-
الإنشاءات	-0.5	-1.0	-	-
تجارة الجملة والتجزئة	1.1	0.9	0.1	0.1
المطاعم والفنادق	0.8	0.2	-	-
النقل والتخزين والاتصالات	3.7	0.7	0.3	0.1
خدمات المال والتامين	3.3	3.1	0.2	0.2
العقارات	2.7	1.9	0.3	0.2
خدمات اجتماعية وشخصية	3.4	2.8	0.3	0.2
منتجو الخدمات الحكومية	1.4	2.0	0.2	0.3
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	3.4	1.9	-	-
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.
-: اقل من 0.1 نقطة مئوية.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن العام الحالي تفاوتاً في أدائها. ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً، مثل صناعة الملابس (28.2%)، أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية (61.4%)، وعدد المغادرين (66.1%)، وحجم التداول في سوق العقار (32.7%)، ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات الجزئية خلال الفترة المتوفرة من عام 2020:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2018	2019	المؤشـــر	2019	الفترة المتاحة	2020
-21.5	-35.1	**المساحات المرخصة للبناء**	-47.9	كانون ثاني- حزيران	-36.9
-7.0	-1.2	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	1.1		-21.5
-12.7	-6.3	المنتجات الغذائية	2.5		-16.2
-7.2	7.1	منتجات التبغ	-3.8		1.9
-16.9	3.1	منتجات نفطية مكررة	8.3		-14.8
-4.3	-6.5	صنع الملابس	4.1		28.2
-5.6	-9.0	صنع منتجات المعادن اللافلزية الاخرى	15.3		-38.5
27.7	15.2	المنتجات الكيميائية	15.8		5.3
0.5	5.4	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	4.3		-1.0
-6.2	2.9	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	-6.8		68.7
0.6	5.5	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	4.4		-1.5
-7.8	13.8	**انتاج الفوسفات**	6.6		-1.8
3.8	1.2	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	1.3		-61.4
10.6	-16.4	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	-11.6		-43.3
7.4	14.5	**عدد المغادرين**	15.3	كانون الثاني- تموز	-66.1
-13.1	-12.0	**حجم التداول في سوق العقار**	-20.7	كانون الثاني- آب	-32.7

*: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

سجل المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، تضخماً نسبته 0.7% خلال السبعة شهور الأولى من عام 2020، بالمقارنة مع تضخم نسبته 0.9% خلال ذات الفترة من عام 2019. وجاء معدل التضخم المسجل خلال السبعة شهور الأولى من عام 2020 محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها:
  - بند "الفواكه والمكسرات" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 6.5%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 3.5% خلال السبعة شهور الأولى من عام 2019.
  - بند "الألبان ومنتجاتها والبيض" والتي ارتفعت أسعاره بنسبة 5.2%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 3.0% خلال السبعة شهور الأولى من عام 2019.

معدل التضخم خلال الشهور السبعة الاولى للأعوام (2013- 2020)، %

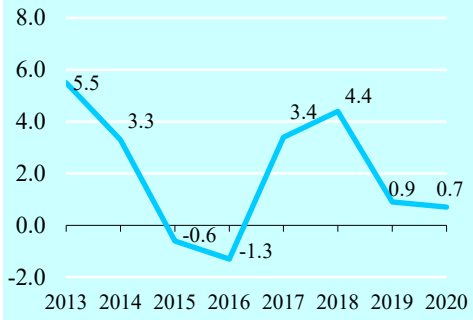

معدل التضخم خلال السبعة شهور الأولى لعامي 2019 - 2020

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم		المساهمة في التضخم (نقطة مئوية)	
		2019	2020	2019	2020
جميع المواد	**100.0**	**0.9**	**0.7**	**0.9**	**0.7**
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية	**26.52**	**0.7**	**2.7**	**0.2**	**0.7**
الغذاء	**23.80**	**0.8**	**3.0**	**0.2**	**0.7**
الحبوب ومنتجاتها	4.17	4.2	1.5	0.2	0.1
اللحوم والدواجن	4.69	-1.6	2.3	-0.1	0.1
الأسماك ومنتجات البحر	0.41	-2.0	2.4	0.0	0.0
الألبان ومنتجاتها والبيض	3.72	-3.0	5.2	-0.1	0.2
الزيوت والدهون	1.70	0.9	-0.9	0.0	-0.02
الفواكه والمكسرات	2.57	-3.5	6.5	-0.1	0.2
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	2.96	6.5	4.4	0.2	0.1
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	**4.37**	**-1.2**	**0.8**	**-0.1**	**0.0**
المشروبات الكحولية	0.01	0.4	0.4	0.0	0.0
التبغ والسجائر	4.37	-1.2	0.8	-0.1	0.0
3) الملابس والأحذية	**4.12**	**-1.2**	**-0.6**	**-0.1**	**0.0**
الملابس	3.41	-1.4	-0.8	0.0	0.0
الأحذية	0.71	-0.3	0.5	0.0	0.0
4) المساكن، منها:	**23.78**	**1.7**	**-1.1**	**0.4**	**-0.3**
الإيجارات	17.54	2.2	0.4	0.4	0.1
الوقود والإنارة	4.69	-0.2	-6.8	0.0	-0.3
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	**4.94**	**0.8**	**0.9**	**0.0**	**0.0**
6) الصحة	**4.00**	**2.1**	**1.3**	**0.1**	**0.1**
7) النقل	**15.98**	**0.6**	**-1.1**	**0.1**	**-0.2**
8) الاتصالات	**2.83**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**
9) الثقافة والترفيه	**2.55**	**-2.8**	**2.2**	**-0.1**	**0.1**
10) التعليم	**4.35**	**3.5**	**2.8**	**0.2**	**0.1**
11) المطاعم والفنادق	**1.79**	**2.7**	**1.4**	**0.0**	**0.0**
12) السلع والخدمات الأخرى	**4.77**	**1.0**	**2.1**	**0.0**	**0.1**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

مستوى التصنيف: عام

- بند "اللحوم والدواجن" والتي ارتفعت أسعاره بنسبة 2.3%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.6% خلال السبعة شهور الأولى من عام 2019.

وقد ساهمت هذه المجموعات والبنود برفع معدل التضخم خلال السبعة شهور الأولى من عام 2020 بمقدار 0.5 نقطة مئوية، بالمقارنة مع مساهمة سالبة بمقدار 0.3 نقطة مئوية خلال ذات الفترة من عام 2019.

- تراجع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها "الوقود والإنارة" (6.8%) والنقل (1.1%)، وذلك في ضوء انخفاض أسعار النفط والسلع والخدمات المرتبطة بها في الأسواق العالمية، والملابس (0.8%) متأثرة بعوامل الطلب والعرض في الأسواق المحلية. وقد ساهمت هذه المجموعات والبنود مجتمعة بخفض معدل التضخم خلال السبعة شهور الأولى من عام 2020 بمقدار 0.5 نقطة مئوية، بالمقارنة مع مساهمة موجبة بمقدار 0.1 نقطة مئوية خلال ذات الفترة من عام 2019.

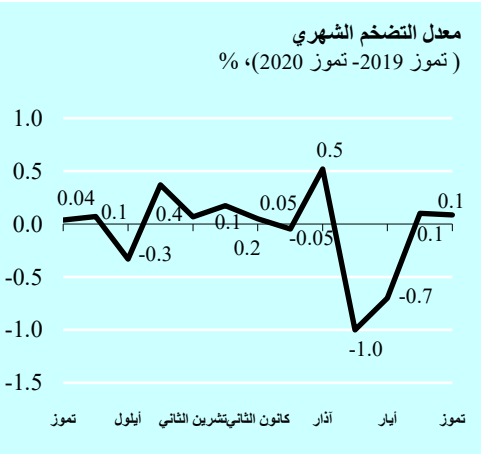

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر تموز من عام 2020 فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 0.1% بالمقارنة مع الشهر السابق (حزيران 2020). ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار النقل (2.1%)، و"الوقود والإنارة" (2.1%) من جهة، وتراجع أسعار عدد من المجموعات والبنود، أبرزها "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (7.4%)، و"الفواكة والمكسرات" (3.3%)، و"الملابس والأحذية" (1.2%)، من جهة أخرى.

سوق العمل

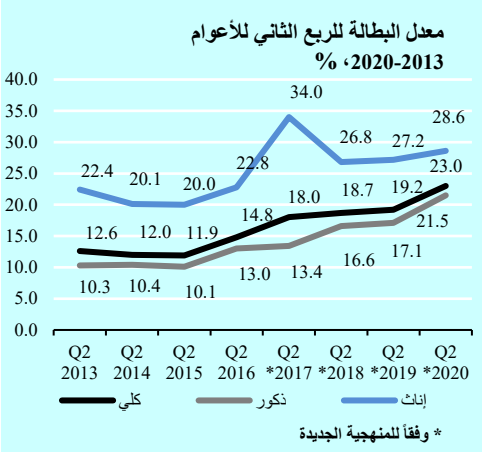

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 23.0% (21.5% للذكور و28.6% للإناث) خلال الربع الثاني من عام 2020، وذلك مقابل 19.2% (17.1% للذكور و27.2% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2019.
- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الثاني من عام 2020 في الفئتين العمريتين 15-19سنة (بواقع 57.7%) و20-24 سنة (بواقع 42.2%).
- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 26.6% خلال الربع الثاني من عام 2020.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 34.1% (53.8% للذكور و14.1% للإناث)، بالمقارنة مع 34.6% (53.9% للذكور و14.5% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2019.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 26.3%.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 1,094.3 مليون دينار (-8.6% من GDP) خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2020، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 484.1 مليون دينار (-3.7% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019. وفي حال استثناء المنح الخارجية (113.5 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 1,207.8 مليون دينار (-9.4% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 574.6 مليون دينار (-4.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019.
- ارتفع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية أيار عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 1,538.0 مليون دينار، ليصل 19,276.0 مليون دينار (60.9% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية أيار 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 402.1 مليون دينار، ليصل إلى 12,740.3 مليون دينار (40.3% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) بمقدار 1,940.1 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 32,016.3 مليون دينار (101.2% من GDP)، مقابل 30,076.2 مليون دينار في نهاية عام 2019 (95.2% من GDP).
- ارتفعت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية أيار 2020 بمقدار 232.5 مليون دينار عن مستواها في نهاية عام 2019، لتصل إلى 1,510.6 مليون دينار.
- وبناءً على التطورات السابقة، ارتفع الرصيد القائم لصافي الدين العام الداخلي في نهاية أيار 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 1,305.5 مليون دينار، ليصل إلى 17,765.4 مليون دينار (56.1% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم لصافي الدين العام بمقدار 1,707.6 مليون دينار، ليصل إلى 30,505.7 مليون دينار (96.4% من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2020 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2019:

الإيرادات العامة

انخفضت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر أيار من عام 2020 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 بمقدار 234.3 مليون دينار، أو ما نسبته 42.4% لتصل الى 318.0 مليون دينار. أما خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2020، فقد انخفضت الإيرادات العامة بمقدار 782.2 مليون دينار، أو ما نسبته 25.1%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2019 لتصل إلى 2,337.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض الإيرادات المحلية بمقدار 805.2 مليون دينار، وارتفاع المنح الخارجية بمقدار 23.0 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2020

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	أيار		معدل النمو	كانون الثاني - أيار		معدل النمو
	2019	2020	%	2019	2020	%
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**552.3**	**318.0**	**42.4-**	**3,119.5**	**2,337.3**	**25.1-**
الإيرادات المحلية، منها:	546.4	310.2	43.2-	3,029.0	2,223.8	26.6-
الإيرادات الضريبية، منها:	310.7	245.0	21.1-	1,911.3	1,795.0	6.1-
ضريبة المبيعات	234.3	191.1	18.4-	1,132.4	1,149.7	1.5
الإيرادات الأخرى	234.8	64.7	72.4-	1,114.0	425.9	61.8-
المنح الخارجية	5.9	7.8	32.2	90.5	113.5	25.4
إجمالي الإنفاق	**732.3**	**718.7**	**1.9-**	**3,603.6**	**3,431.6**	**4.8-**
النفقات الجارية	664.8	677.2	1.9	3,315.9	3,274.1	1.3-
النفقات الرأسمالية	67.5	41.4	38.7-	287.7	157.5	45.3-
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**180.0-**	**400.7-**	-	**484.1-**	**1,094.3-**	-
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج	-	-	-	**3.7-**	**8.6-**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

انخفضت الإيرادات المحلية خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2020 بمقدار 805.2 مليون دينار، أو ما نسبته 26.6%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019 لتصل إلى 2,223.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لانخفاض كل من الإيرادات الأخرى بمقدار 688.1 مليون دينار، والإيرادات الضريبية بمقدار 116.3 مليون دينار، والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.7 مليون دينار، وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة التأثر بالاغلاق الذي فرضته الحكومة على القطاعين العام والخاص لمواجهة جائحة كورونا.

● الإيرادات الضريبية

انخفضت الإيرادات الضريبية خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2020 بمقدار 116.3 مليون دينار، أو ما نسبته 6.1%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019 لتصل إلى 1,795.0 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 80.7% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

هيكل الايرادات الضريبية
(2015-2019)، والشهور الخمسة الأولى من عام 2020
مليون دينار

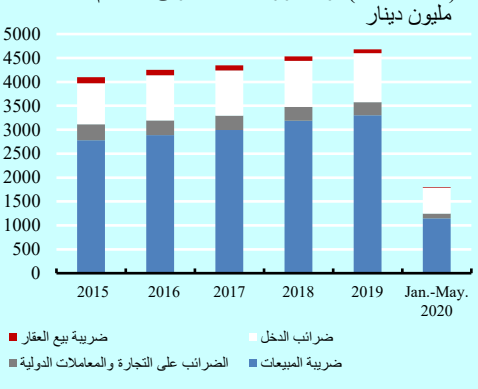

- انخفضت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 93.1 مليون دينار، أو ما نسبته 14.7%، لتصل إلى 538.7 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 30.0% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل أساس، نتيجة لانخفاض حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 98.5 مليون دينار، أو ما نسبته 19.1%. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى ما نسبته 77.4% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 417.0 مليون دينار. كما انخفضت حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 31.8 مليون دينار، أو ما نسبته

27.4% لتبلغ 84.4 مليون دينار. بالاضافه الى ذلك، تم تحصيل 37.3 مليون دينار ضمن بند حساب المساهمة الوطنية الذي تم ادراجه ضمن القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل.

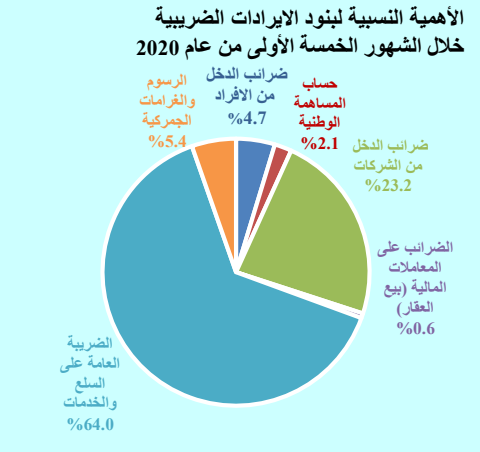

- انخفضت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، الرسوم والغرامات الجمركية، بمقدار 18.7 مليون دينار، أو ما نسبته 16.3%، لتصل إلى 96.2 مليون دينار.
- انخفضت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 21.9 مليون دينار، أو ما نسبته 67.8%، لتصل إلى 10.4 مليون دينار.
- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 17.3 مليون دينار، أو ما نسبته 1.5%، لتبلغ 1,149.7 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 64.0% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، محصلة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 175.6 مليون دينار، وانخفاض حصيلة ضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 74.8 مليون دينار، وعلى السلع المستوردة بمقدار 72.7 مليون دينار، وعلى القطاع التجاري بمقدار 10.9 مليون دينار.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- انخفضت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2020 بمقدار 688.1 مليون دينار، أو ما نسبته 61.8%، لتصل إلى 425.9 مليون دينار.وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض الايرادات المختلفة بمقدار 393.2 مليون دينار لتبلغ 136.8 مليون دينار، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار

170.9 مليون دينار لتبلغ 195.6 مليون دينار، وإيرادات دخل الملكية بمقدار 124.0 مليون دينار لتبلغ 93.5 مليون دينار (منها 85.3 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 201.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019).

- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2020 بمقدار 0.7 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2019، لتصل إلى 2.9 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2020 بمقدار 23.0 مليون دينار، أو مانسبته 25.4%، لتصل إلى 113.5 مليون دينار، مقابل 90.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019.

■ النفقات العامة

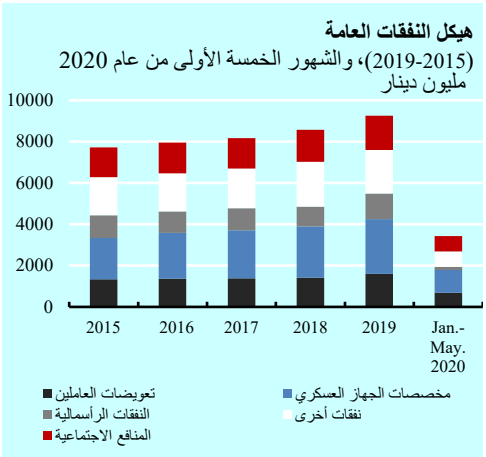

انخفضت النفقات العامة خلال شهر أيار من عام 2020 بمقدار 13.6 مليون دينار، أو ما نسبته 1.9% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019، لتبلغ 718.7 مليون دينار، وذلك نتيجة الإجراءات الحكومية التي تم اتخاذها لترشيد النفقات للتصدي لجائحة كورونا. أما خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2020، فقد انخفضت النفقات العامة بمقدار 172.0 مليون دينار، أو ما نسبته 4.8%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019، لتبلغ 3,431.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 45.3%، وانخفاض النفقات الجارية بنسبة 1.3%.

♦ النفقات الجارية

انخفضت النفقات الجارية خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2020 بمقدار 41.8 مليون دينار، أو ما نسبته 1.3%، لتصل إلى ما مقداره 3,274.1 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 95.4% من النفقات العامة. ونتيجة لانخفاض النفقات الجارية بنسبة أقل من انخفاض الإيرادات المحلية، فقد انخفض مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 23.4 نقطة مئوية، ليصل إلى 67.9% مقابل 91.3% خلال نفس الفترة من عام 2019. وجاء انخفاض النفقات الجارية محصلة لما يلي:

- انخفاض بند الإعانات بمقدار 142.5 مليون دينار، ليصل إلى 73.8 مليون دينار.
- انخفاض بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 41.0 مليون دينار، ليبلغ 77.0 مليون دينار.
- ارتفاع نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 77.8 مليون دينار، لتصل إلى 653.6 مليون دينار.

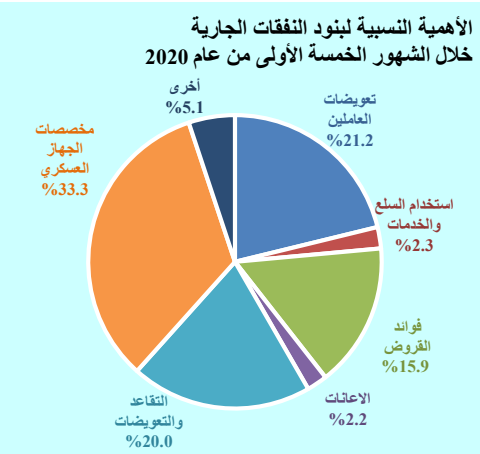

- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 48.3 مليون دينار، ليبلغ 519.9 مليون دينار.
- ارتفاع تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 38.9 مليون دينار، لتصل إلى 693.8 مليون دينار.
- ارتفاع مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 30.4 مليون دينار، لتصل إلى 1,089.0 مليون دينار.

- **النفقات الرأسمالية**

انخفضت النفقات الرأسمالية خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2020 بمقدار 130.2 مليون دينار، أو ما نسبته 45.3%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019، لتصل إلى 157.5 مليون دينار.

العجز/الوفر المالي

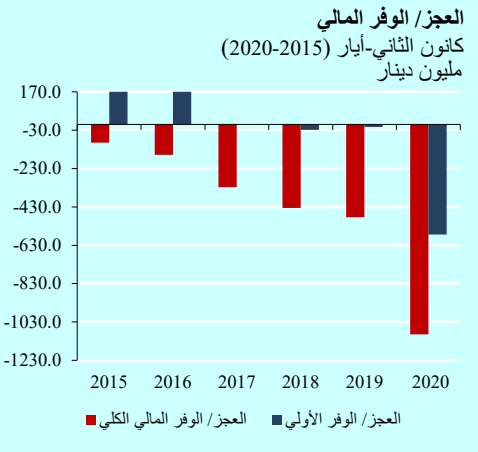

- ارتفع العجز المالي الكلي للموازنة العامة، بعد المنح الخارجية، بمقدار 610.2 مليون دينار خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2020، ليصل الى ما مقداره 1,094.3 مليون دينار (-8.6% من GDP)، مقابل عجز مقداره 484.1 مليون دينار (-3.7 % من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 1,207.8 مليون دينار (-9.4% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 574.6 مليون دينار (-4.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019.

- ارتفع عجز الموازنة العامة الأولي قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 584.9 مليون دينار، ليصل الى 687.9 مليون دينار (-5.4% من GDP) خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2020، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 103.0 مليون دينار (-0.8% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019. ولدى إضافة المنح الخارجية، ينخفض العجز الأولي ليصل الى نحو 574.4 مليون دينار (-4.5% من GDP)، مقابل عجز أولي مقداره 12.5 مليون دينار (-0.09% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019.

الدين العام

ارتفع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (الموازنة العامة والمؤسسات المستقلة) في نهاية أيار 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 1,538.0 مليون دينار، ليصل إلى 19,276.0 مليون دينار (60.9% من GDP مقابل 56.1% من GDP في نهاية عام 2019). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 1,484.7 مليون دينار، وارتفاع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 53.3 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2019، ليصلا إلى 16,700.9 مليون دينار و2,575.1 مليون دينار، على الترتيب. وقد جاء ارتفاع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع رصيد سندات وأذونات الخزينة بمقدار 1,485.0 مليون دينار، مقارنة بمستواه المتحقق في نهاية عام 2019، ليبلغ 16,425.3 مليون دينار، واستقرار رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية عند مستواه المتحقق في نهاية عام 2019، والبالغ 271.7 مليون دينار. أمّا ارتفاع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة، فقد جاء نتيجة لارتفاع رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 53.3 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2019، ليبلغ 2,037.1 مليون دينار، واستقرار رصيد سندات المؤسسات المستقلة عند مستواه المتحقق في نهاية عام 2019، والبالغ 538.0 مليون دينار.

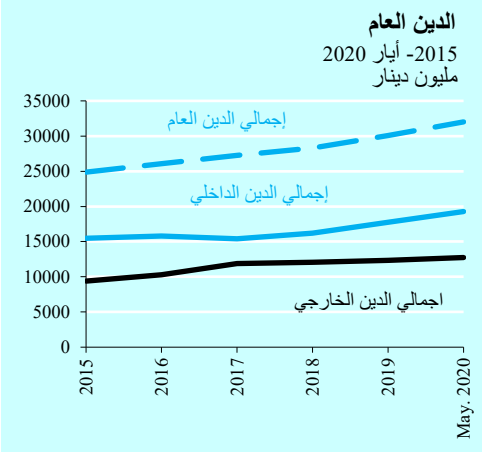

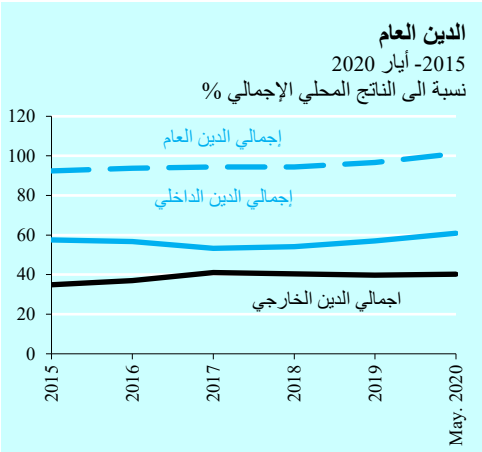

- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية أيار 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 402.1 مليون دينار، ليصل إلى 12,740.3 مليون دينار (40.3% من GDP مقابل 39.0% من GDP في نهاية عام 2019). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين العام الخارجي المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 72.3% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو وبنسبة 9.6%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 6.1%، والين الياباني (5.2%)، والدينار الكويتي (4.7%).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية أيار 2020 بمقدار 1,940.1 مليون دينار، ليصل إلى نحو 32,016.3 مليون دينار (101.2% من GDP)، مقابل 30,076.2 مليون دينار في نهاية عام 2019 (95.2% من GDP).
- وعلى صعيد آخر، ارتفعت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية أيار 2020 بمقدار 232.5 مليون دينار مقارنة بمستواها في نهاية عام 2019، لتصل إلى 1,510.6 مليون دينار.
- وعليه، فقد ارتفع الرصيد القائم لصافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (الرصيد القائم لإجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة المركزية مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية أيار 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 1,305.5 مليون دينار، ليبلغ 17,765.4 مليون دينار (56.1% من GDP مقابل 52.1% من GDP في نهاية عام 2019). كما ارتفع الرصيد القائم لصافي الدين العام بمقدار 1,707.6 مليون دينار ليبلغ 30,505.7 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 96.4% من GDP بالمقارنة مع ما نسبته 91.1% من GDP في نهاية عام 2019.
- وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد انخفضت خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2020 بمقدار 97.0 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2019، لتبلغ 411.0 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 231.4 مليون دينار، وفوائد بقيمة 179.6 مليون دينار).

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2020

أيلول

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي بتعديل أسعار جميع المشتقات النفطية مع تثبيت سعر أسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر / الوحدة	2020		معدل النمو %
		آب	أيلول	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	655	675	3.1
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	875	890	1.7
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/لتر	1,025	1,040	1.5
السولار	فلس/لتر	465	480	3.2
الكاز	فلس/لتر	465	480	3.2
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود (1%)	دينار/طن	299.2	308.8	3.2
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	295	293	0.7-
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	300	298	0.7-
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	315	313	0.6-
الإسفلت	دينار/طن	294.1	303.7	3.3

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2020/9/1.

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر أيلول 2020.

آب

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آب 2020.

تموز

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تموز 2020.

حزيران

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر حزيران 2020.
- استكمالاً للقرارات المتخذه من قبل مجلس الوزراء في سبيل التخفيف من تداعيات فيروس كورونا، قرر مجلس الوزراء ما يلي:
  - تخفيض الضريبة العامة على المبيعات للفنادق والمطاعم السياحية الى نسبة 8% بدلاً من 16%، باستثناء منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (بحيث تبقى كما هي بنسبة 7%)، وتخفيض ضريبة الخدمات من قبل المطاعم السياحية والفنادق لتصبح 5% بدلاً من 10%، وذلك اعتباراً من 2020/7/1.
  - تقسيط المبالغ المستحقة على القطاع السياحي لضريبة الدخل عن عام 2019 دون غرامات او فوائد، ووفق جدول زمني بنسب سداد متصاعدة، للفتره من تموز وحتى كانون الأول 2020.

أيار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر أيار 2020.

نيسان

- تحديد بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر نيسان 2020.
- نظراً لما تمر به المملكة من ظروف استثنائية بسبب وباء فيروس كورونا، ولدعم الجهود المبذولة لمواجهة هذه الظروف، اتخذ مجلس الوزراء مجموعة من القرارات في سبيل التخفيف من تداعيات فيروس كورونا، وذلك على النحو التالي:
  - إصدار تعليمات تسمح للمستوردين بسحب البضائع قبل تأدية الرسوم والضرائب المتوجبة عليها في حالات الطوارئ.

- وقف العمل بالزيادة المقررة لموظفي الجهاز الحكومي على نسبة العلاوات الفنية، والزيادة المقررة على رواتب ضباط وأفراد القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية، والنظام المعدل لنظام رتب المعلمين، وذلك اعتباراً من بداية شهر أيار 2020 وحتى نهاية العام 2020.
- اقتطاع نسبه من رواتب الفئات العليا في الدولة كتبرع، اعتباراً من راتب شهر نيسان، وذلك على النحو التالي:
  - التبرع بما نسبته 40% من الراتب الشهري لدولة رئيس الوزراء.
  - التبرع بما نسبته 30% من الرواتب الشهرية لكل من أصحاب المعالي الوزراء ومن هو في رتبتهم.
  - التبرع بما نسبته 30% من الرواتب الشهرية لكل من رؤساء مجالس المفوضين ومجالس الهيئات والسلطات ورؤساء الجامعات الرسمية ومن في رتبتهم أو راتبهم.
  - التبرع بما نسبته 10% من الراتب الشهري للمجموعة الثانية من الفئة العليا ومن في رتبتهم، وأعضاء مجالس أي هيئة أو سلطة والمديرين التنفيذيين لأي مؤسسة رسمية عامة أو مؤسسة عامة والمديرين العامين للشركات المملوكة للحكومة أو شركة إدارة المساهمات الحكومية، واعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الرسمية.
  - التبرع بما نسبته 10% من الراتب الشهري لجميع الموظفين العاملين بموجب عقود شاملة لجميع العلاوات الذين تزيد رواتبهم الشهرية على 2000 دينار.
- وقف المكافآت وعلاوة العمل الإضافي لجميع الموظفين المشمولين ببلاغات العطلة أثناء فترة العمل بقانون الدفاع، الذين تزيد رواتبهم الإجمالية على 1300 دينار، على أن لا يقل إجمالي راتب أي منهم بعد الاقتطاع عن ألف دينار.
- وقف صرف مكافآت وبدل تنقلات ممثلي الحكومة في مجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها أو شركة إدارة المساهمات الحكومية والشركات التابعة لها.
- وقف صرف رواتب (الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر) في الشركات المملوكة بالكامل للحكومة وشركة إدارة المساهمات الحكومية والشركات الي تزيد نسبة تملك الحكومة أو شركة إدارة المساهمات الحكومية فيها على 50%.

- وقف علاوة النقل وبدلات التنقل الشهرية المنصوص عليهما في نظام الانتقال والسفر لجميع الموظفين العاملين في الوزارات والدوائر الحكومية أو أي مجلس أو سلطة أو مؤسسة أو هيئة عامة تابعة للحكومة أو في الشركات المملوكة بالكامل للحكومة.
- وقف صرف مخصصات البنزين الشهرية لمركبات الموظفين الذين يستخدمون مركبات حكومية.
- اقتطاع ما نسبته 50% من المستحقات المالية للمستخدمين على حساب شراء الخدمات أو على حساب المكافأة أو على حساب أي بنود أخرى والمشمولين ببلاغات العطلة أثناء العمل بقانون الدفاع ممن لا يتقاضون رواتب تقاعدية، وايقاف صرف المستحقات لمن يتقاضون رواتب تقاعدية.
- ايقاف التعيينات في جميع الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة والهيئات والسلطات والشركات المملوكة للحكومة وامانة عمان الكبرى والبلديات حتى نهاية العام 2020.

آذار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر آذار 2020، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

شباط

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر شباط 2020، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

كانون الثاني

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر كانون الثاني 2020، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.
- قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعليمات معدلة لتعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة 2020، ويعمل بها من تاريخ 2020/1/1، وذلك على النحو التالي:

- يصرف للمتقاعد العسكري من رتبة مقدم فما دون زيادة على مجموع راتبه التقاعدي الذي يتقاضاه، حيث تتراوح قيمة الزيادة ما بين (25-30) دينار وفقاً للرتب العسكرية.
- يصرف لورثة المتقاعد العسكري المحال على التقاعد، أو المتوفى على رأس عمله بعد تارخ 2010/6/1، أو المتوفى بعد تاريخ 2020/1/1، زيادة على مجموع رواتب الورثة بمقدار 20 دينار شهرياً توزع عليهم بالتساوي.
- يصرف للمتقاعد المدني زيادة بقيمة 10 دنانير على مجموع راتبه التقاعدي كحد أدنى، على ألا يقل مجموع راتب المتقاعد عن 300 دينار بتاريخ 2020/1/1.
- لا تصرف هذه العلاوة للمتقاعدين العسكريين العاملين في الحكومة أو في أي مجلس أو سلطة أو مؤسسة عامة أو شركة مملوكة بالكامل للحكومة أو بلدية أو دائرة أوقاف أو أي هيئة رسمية أخرى تابعة لها، كما لا تصرف الزيادة للمتقاعدات الفرعيات العاملات في الاجهزة الحكومية والمؤسسات الرسمية.

■ في ضوء قرار مجلس الوزراء الذي تم اتخاذه في شهر تموز 2018، بخصوص الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهايبرد)، تم رفع الضريبة الخاصة المفروضة على سيارات الهايبرد بواقع 5 نقاط مئوية لتصبح 40%، وذلك اعتباراً من 2020/1/1 وحتى تاريخ 2020/12/31.

■ قرر مجلس الوزراء تعديل تعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة 1981، لتصبح على النحو التالي:

- صرف علاوة بقيمة لا تزيد عن 100 دينار، بدل اعانة شهرية لكل متقاعد عسكري يحتاج لمن يعينه على ممارسة حياته اليومية من غير فاقدي البصر، وذلك بشهادة من اللجنة الطبية العسكرية العليا.
- صرف علاوة بقيمة لا تزيد عن 220 دينار، بدل اعانة شهرية لكل متقاعد عسكري فاقد البصر يحتاج لمن يعينه على ممارسة حياته اليومية، وذلك بشهادة من اللجنة الطبية العسكرية العليا.

■ قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة العامة على المبيعات على 54 سلعة أساسية خاضعة لنسبة 4% لتصبح خاضعة لنسبة 2%، كما قرر تخفيض الضريبة العامة على المبيعات على 22 سلعة أساسية خاضعة لنسبة 10% لتصبح خاضعة لنسبة 5%.

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2020

آب

- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر مقدم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة 30 مليون دينار كويتي (ما يعادل 100 مليون دولار)، وذلك لتمويل ودعم برامج الحكومة لمواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا على القطاع الخاص.
- التوقيع على أربعة اتفاقيات مع بنك الإعمار الألماني (KfW)، على النحو التالي:
  - منحة إضافية من الاتحاد الأوروبي بقيمة 6 مليون يورو، مقدمة من خلال صندوق مداد الائتماني لتمويل المرحلة الثانية من مشروع دعم إنشاء المدارس.
  - ثلاث اتفاقيات تمويل إضافية لقطاع المياه بقيمة إجمالية 2.2 مليون يورو، تتضمن منح لدراسات جدوى وبناء قدرات في قطاع المياه.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من البنك الدولي بقيمة 8.8 مليون دولار، وذلك لدعم البلديات المتأثرة بتدفق اللاجئين السوريين لتعزيز الخدمات وتوفير فرص العمل للأردنيين والسوريين، كما تهدف المنحة إلى معالجة التأثير السلبي لجائحة كورونا على الخدمات البلدية في الأردن.

تموز

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الوكالة الامريكية للتنمية والوكالة البريطانية للتنمية الدولية، بقيمة 26 مليون دولار لدعم الأسر الأردنية التي تأثرت بشدة من الضغوطات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا، وذلك من خلال صندوق المعونة الوطنية.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الألمانية، بقيمة 34 مليون يورو لتمويل المرحلة الثالثة والمرحلة الرابعة من مشروع إنشاء المدارس الجديدة لتحسين جودة التعليم الأساسي في الأردن.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية بقيمة 400 مليون ين ياباني (ما يعادل 3.7 مليون دولار)، لتوفير أجهزة ومعدات طبية لدعم الصحة العامة ودعم الجهود المبذولة لمكافحة فيروس كورونا.

أيار

- التوقيع على شهادة التسليم والاستلام الخاصة بتقديم الحكومة الصينية شحنة من المستلزمات الطبية الوقائية لمكافحة فيروس كورونا، وبما قيمته 5,280 مليون يوان صيني (بما يعادل 750 الف دولار امريكي).

- التوقيع على اتفاقية منحة إضافية مقدمة من بنك الاستثمار الأوروبي على شكل مساعدة فنية بقيمة تصل إلى 2 مليون يورو من مبادرة المنعة الاقتصادية للبنك (Economic Resilience Initiative - ERI) بهدف تقديم خدمات استشارية لمشروع دعم المصادر المائية في وادي الأردن.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من برنامج الملك عبد الله بن عبد العزيز للإغاثة الإسلامية، والذي يدار من قبل البنك الإسلامي للتنمية، بقيمة 500 الف دولار، لتوفير مستلزمات ومعدات طبية لوزارة الصحة لدعم جهودها في مكافحة انتشار فيروس كورونا، من خلال شراء 12 جهاز تنفس صناعي و50 سرير للعناية الحثيثة.
- التوقيع على 3 اتفاقيات للمساعدات التنموية بين الولايات المتحدة والأردن بقيمة 340.3 مليون دولار، ضمن برنامج المساعدات الاقتصادية المقدمة للمملكة من الولايات المتحدة الأمريكية للسنة المالية 2019.

نيسان

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بقيمة 2 مليون دولار للمساعدة على تعزيز مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة في عدة قطاعات، مثل النقل وخدمات المياه والتعليم والرعاية الصحية والسياحة.
- التوقيع على اتفاقية تمويل مشروع الشباب والتكنولوجيا والعمل (Youth,Technology and Jobs Project) بقيمة 200 مليون دولار، مقدمة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

آذار

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بقيمة 2.48 مليون دولار، من أجل دعم الوزارات والمؤسسات الحكومية بتقديم خدماتها للمواطنين الأردنيين واللاجئين السوريين، ولمساعدة الحكومة في جهودها الحثيثة لمكافحة انتشار وباء كورونا.

رابعاً: القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر حزيران من عام 2020 بنسبة 0.9% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 لتبلغ 524.0 مليون دينار. اما خلال النصف الأول من عام 2020 فقد انخفضت الصادرات الكلية بنسبة 7.3% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019 لتصل الى 2,523.3 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر حزيران من عام 2020 بنسبة 6.4% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 لتبلغ 1,033.0 مليون دينار. اما خلال النصف الأول من عام 2020 فقد انخفضت المستوردات بنسبة 18.0% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019 لتصل الى 5,486.4 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر حزيران من عام 2020 ارتفاعاً نسبته 12.6% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 ليبلغ 509.0 مليون دينار. اما خلال النصف الأول من عام 2020 فقد انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 25.4% ليصل الى 2,963.1 مليون دينار.
- انخفضت مقبوضات السفر خلال السبعة شهور الأولى من عام 2020 بنسبة 63.7% لتبلغ 818.9 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019. فيما انخفضت مدفوعات السفر خلال السبعة شهور الأولى من عام 2020 بنسبة 67.1% لتصل الى 204.8 مليون دينار مقارنة بذات الفترة من عام 2019.
- انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر تموز من عام 2020 بنسبة 11.0% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 ليصل إلى 212.6 مليون دينار. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2020 فقد انخفضت تحويلات العاملين بنسبة 9.8% لتصل الى 1,384.1 مليون دينار مقارنة بذات الفترة من عام 2019.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 309.2 مليون دينار (4.2% من GDP) خلال الربع الأول عام 2020 مقارنة مع عجز مقداره 329.9 مليون دينار (4.6% من GDP) خلال الربع الأول عام 2019. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 5.2% من GDP خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة مع 5.8% من GDP خلال الربع المقابل من عام 2019.
- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 214.9 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة مع 183.5 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2019.

- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الأول من عام 2020 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 32,701.1 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 32,793.7 مليون دينار في نهاية عام 2019.

التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 81.0 مليون دينار، وانخفاض المستوردات بمقدار 1,205.1 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2020، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 1,286.1 مليون دينار مقارنة مع ذات الفترة من عام 2019 ليبلغ 7,698.0 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون الثاني - حزيران				
	2019 القيمة	معدل النمو (%) 2019/2018	2020 القيمة	معدل النمو (%) 2020/2019
التجارة الخارجية	8,984.1	-0.4	7,698.0	-14.3
الصادرات الكلية	2,721.6	5.8	2,523.3	-7.3
الصادرات الوطنية	2,292.6	5.9	2,211.6	-3.5
المعاد تصديره	429.0	5.2	311.7	-27.3
المستوردات	6,691.5	-2.5	5,486.4	-18.0
الميزان التجاري	-3,969.9	-7.4	-2,963.1	-25.4

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون الثاني - حزيران		
	2019	2020	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	606.7	554.0	-8.7
السعودية	245.7	254.4	3.5
الهند	239.5	237.8	-0.7
العراق	187.8	191.3	1.9
الامارات	61.3	94.5	54.2
الكويت	99.0	70.3	-29.0
الصين	81.2	61.4	-24.4
المستوردات			
الصين	1,034.0	830.7	-19.7
السعودية	1,128.2	773.2	-31.5
الولايات المتحدة الأمريكية	607.9	454.2	-25.3
المانيا	327.9	221.4	-32.5
الإمارات	176.5	206.6	17.1
مصر	321.9	198.1	-38.5
تركيا	185.5	180.9	-2.5

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سـجلت الصـادرات الكلية للمملكة خلال النصف الأول من عام 2020 انخفاضاً نسبته 7.3% لتصـــل إلى 2,523.3 مليون دينـار. وجـاء ذلـك نتيجـة لانخفـاض الصـــادرات الوطنيـة بمقدار 81.0 مليون دينـار (3.5%) لتصـــل 2,211.6 مليون دينـار، وانخفـاض السـلع المعاد تصـديرها بمقدار 117.3 مليون دينـار (27.3%) لتصـــل إلى 311.7 مليون دينار.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصـــادرات الوطنية خلال النصـــف الأول من عام 2020 بـالمقـارنـة مع نفس الفترة من عام 2019، يلاحظ ما يلي:**

- انخفـاض الصـــادرات من الملابس بمقدار 82.4 مليون دينار (13.4%) لتصـل إلى 532.0 مليون دينار. وقد اسـتحوذت الولايـات المتحـدة الأمريكية على ما نسبته 87.9% من إجمالي صادرات الملابس.
- انخفـاض الصـــادرات من البوتـاس بمقـدار 21.8 مليون دينـار (9.9%) لتصـل إلى 199.3 مليون دينار. وقد اسـتحوذت أسـواق كل من الصـين والهنـد ومـاليزيـا على مـا نسـبتـه 62.6% من إجمـالي صـــادرات المملكة من هذه السلعة.

أبرز الصـادرات الوطنية السـلعية خلال النصـف الأول من عامي 2019 و2020، مليون دينار

	2019	2020	معدل النمو (%)
إجمالي الصادرات الوطنية	**2,292.6**	**2,211.6**	**-3.5**
الملابس	**614.4**	**532.0**	**-13.4**
الولايات المتحدة الأمريكية	547.1	467.5	-14.5
البوتاس	**221.1**	**199.3**	**-9.9**
الصين	76.8	56.2	-26.8
الهند	57.7	47.7	-17.3
ماليزيا	15.5	20.9	34.8
منتجات دوائية وصيدلية	**188.6**	**186.3**	**-1.2**
السعودية	45.5	48.0	5.5
العراق	35.1	32.9	-6.3
الولايات المتحدة الأمريكية	14.6	22.5	54.1
الجزائر	20.7	18.0	-13.0
الفوسفات	**116.9**	**119.1**	**1.9**
الهند	81.1	75.2	-7.3
اندونيسيا	27.7	33.8	22.0
الاسمدة	**83.4**	**98.0**	**17.5**
الهند	58.2	54.1	-7.0
بنغلادش	0.0	10.2	-
اسبانيا	0.0	7.0	-
مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور	**60.5**	**71.2**	**17.7**
العراق	32.4	39.8	22.8
السعودية	13.2	11.5	-12.9
حامض الفوسفوريك	**52.8**	**69.6**	**31.8**
الهند	34.4	56.7	64.8
بنغلادش	2.9	7.9	172.4
الخضروات	**80.1**	**65.3**	**-18.5**
السعودية	19.2	13.4	-30.2
الكويت	15.3	12.6	-17.6
الامارات	13.0	9.9	-23.8
البحرين	9.4	7.7	-18.1

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

مستوى التصنيف: عام

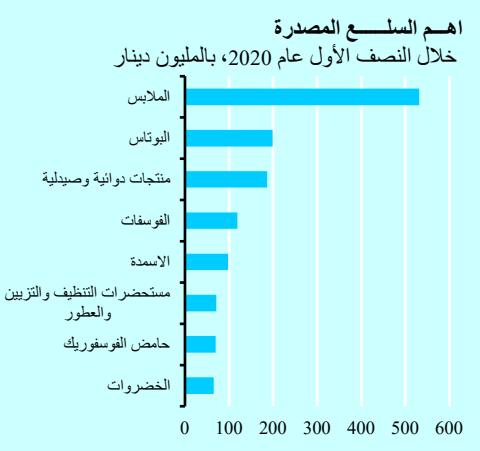

- انـخـفـاض الصـــادرات مـن "الخضـــراوات" بمقـدار 14.8 مليون دينار (18.5%) لتصل إلى 65.3 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والكويت والإمـارات والبحرين على مـا نســبتـه 66.8% من إجمـالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

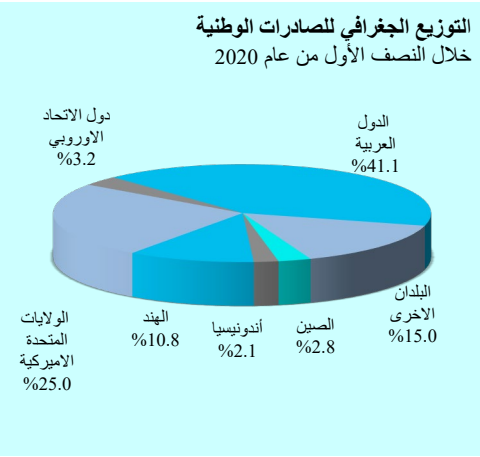

- انخفاض الصادرات من "منتجات دوائية وصـــيدلية" بمقدار 2.3 مليون دينار (1.2%) لتصـــل إلى 186.3 مـلـيـون ديـنـار، وقـد اســـتحوذت أســـواق كـل من الســـعودية والعراق والولايـات المتحدة الامريكية والجزائر على مـا نســـبتـه 65.2% من إجمـالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- ارتفاع الصـــادرات من "حامض الفوســفوريك" بمقدار 16.8 مليون دينار (31.8%) لتصـل إلى 69.6 مليون دينار. وقد استحوذت الهند وبنغلادش على ما نسبته 92.8% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- ارتفاع الصادرات من الأسمدة بمقدار 14.6 مليون دينار (17.5%)، لتصل إلى 98.0 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وبنغلادش واسبانيا على ما نسبته 72.8% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس و"منتجات دوائية وصيدلية" والفوسفات والأسمدة و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" و"حامض الفوسفوريك" والخضروات خلال النصف الأول من عام 2020 على ما نسبته 60.6% من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 61.8% خلال الفترة المقابلة من عام 2019. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والسعودية والهند والعراق والإمارات والكويت والصين على ما نسبته 66.2% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال النصف الأول من عام 2020 مقارنة مع 66.4% خلال الفترة المقابلة من عام 2019.

المستوردات السلعية

انخفضت مستوردات المملكة خلال النصف الأول من عام 2020 بنسبة 18.0% لتصل إلى 5,486.4 مليون دينار، مقابل انخفاض بنسبة 2.5% خلال الفترة المقابلة من عام 2019.

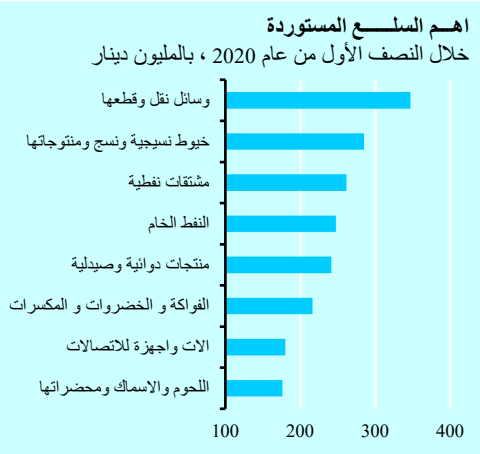

وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال النصف الأول من عام 2020 بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019، يلاحظ ما يلي:

- انخفاض مستوردات المملكة من "المشتقات النفطية" بمقدار 222.0 مليون دينار (45.9%) لتصل الى 261.7 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة ما نسبته 85.4% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

- انخفاض مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 199.2 مليون دينار (36.5%)، لتصل إلى 347.1 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الامريكية واليابان وألمانيا ما نسبته 63.8% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- انخفاض مستوردات المملكة من "النفط الخام" بمقدار 134.5 مليون دينار، (35.2%)، لتصل إلى 247.5 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والعراق ما نسبته 100% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- انخفاض مستوردات "خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" بمقدار 77.4 مليون دينار، (21.4%)، لتصل إلى 284.8 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 72.8% من إجمالي المستوردات من هذه السلعة.

أبرز المستوردات السلعية خلال النصف الأول من عامي 2019 و2020، مليون دينار

	2019	2020	معدل النمو (%)
اجمالي المستوردات	**6,691.5**	**5,486.4**	**-18.0**
وسائل نقل وقطعها	**546.3**	**347.1**	**-36.5**
كوريا الجنوبيه	72.7	62.2	-14.4
الولايات المتحدةالامريكيه	133.8	58.0	-56.7
اليابان	74.8	55.1	-26.3
المانيا	83.3	46.0	-44.8
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**362.2**	**284.8**	**-21.4**
الصين	166.8	118.6	-28.9
تايوان	85.6	64.3	-24.9
تركيا	24.7	24.5	-0.8
مشتقات نفطية	**483.7**	**261.7**	**-45.9**
السعوديه	244.6	197.9	-19.1
الامارات العربيه المتحده	2.9	25.5	779.3
النفط الخام	**382.0**	**247.5**	**-35.2**
السعوديه	382.0	225.0	-41.1
العراق	0.0	22.5	-
منتجات دوائية وصيدلية	**197.3**	**241.5**	**22.4**
المانيا	26.2	37.6	43.5
الولايات المتحدةالامريكيه	20.2	24.3	20.3
سويسرا	9.1	18.6	104.4
الفواكة والخضروات والمكسرات	**188.4**	**216.2**	**14.8**
مصر	31.1	40.0	28.6
الولايات المتحدةالامريكيه	31.0	27.7	-10.6
السعوديه	17.8	13.3	-25.3
آلات واجهزة للاتصالات	**221.5**	**180.0**	**-18.7**
الصين	122.8	135.5	10.3
فيتنام	61.8	18.8	-69.6
الهند	16.7	7.9	-52.7
اللحوم والاسماك ومحضراتها	**170.5**	**176.0**	**3.2**
البرازيل	50.3	42.8	-14.9
استراليا	27.2	24.3	-10.7
نيوزيلاندا	15.0	21.6	44.0

دائرة الاحصاءات العامة.

مستوى التصنيف: عام

- انخفاض مستوردات المملكة من "آلات وأجهزة للاتصالات" بمقدار 41.5 مليون دينار (18.7 %)، لتصل إلى 180.0 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وفيتنام والهند ما نسبته 90.1% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 44.2 مليون دينار (22.4%) لتصل الى 241.5 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من ألمانيا والولايات المتحدة الامريكية وسويسرا ما نسبته 33.3% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل النقل وقطعها" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"مشتقات نفطية" و"النفط الخام" و"المنتجات الدوائية والصيدلية" و"الفواكه والخضروات والمكسرات" و"آلات وأجهزة للاتصالات" و"اللحوم والأسماك ومحضراتها" على ما نسبته 35.6% من إجمالي المستوردات خلال النصف الأول من عام 2020 مقارنة مع ما نسبته 38.1% خلال الفترة المقابلة من عام 2019. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والامارات ومصر وتركيا خلال النصف الأول من عام 2020 على ما نسبته 52.2% من إجمالي المستوردات مقابل 56.5% خلال الفترة المقابلة من عام 2019.

التوزيع الجغرافي للمستوردات
خلال النصف الأول من عام 2020

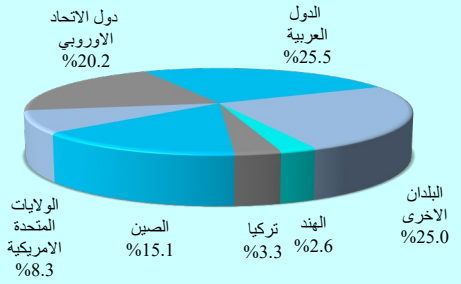

المعاد تصديره

شـهدت السلع المعاد تصـديرها خلال شـهر حزيران من عام 2020 ارتفاعاً مقداره 0.8 مليون دينار (1.2%) مقارنة بنفس الشـــهر من عام 2019 لتبلغ 65.2 مليون دينار. اما خلال النصف الأول من عام 2020 فقد انخفضت السلع المعاد تصديرها بمقدار 117.3 مليون دينار (27.3%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 ليبلغ 311.7 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شــهد عجز الميزان التجاري خلال شــهر حزيران من عام 2020 ارتفاعاً مقداره 56.8 مليون دينار (12.6%) مقارنة بنفس الشـــهر من عام 2019 ليبلغ 509.0 مليون دينار. اما خلال النصـــف الأول من عام 2020 فقد انخفض عجز الميزان التجاري بمقدار 1,006.8 مليون دينـار (25.4%) مقـارنـة بنفس الفترة من عـام 2019 ليبلغ 2,963.1 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

انخفض إجمالي تحويلات العاملين في الخارج خلال شهر تموز من عام 2020 بنسبة 11.0% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 ليبلغ 212.6 مليون دينار. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2020 فقد انخفض اجمالي تحويلات العاملين في الخارج بمقدار 151.2 مليون دينار (9.8%) مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019 ليبلغ 1,384.1 مليون دينار.

الســفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال السبعة شهور الأولى من عام 2020 انخفاضاً بنسبة 63.7% لتبلغ 818.9 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال السبعة شهور الأولى من عام 2020 انخفاضاً بنسبة 67.1% لتصل الى 204.8 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2020 إلى ما يلي:

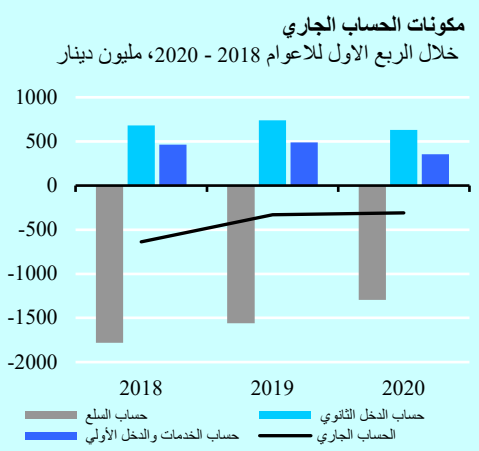

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 309.2 مليون دينار (4.2% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقدار 329.9 مليون دينار (4.6% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2019. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ 387.5 مليون دينار (5.2% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة مع 419.2 مليون دينار (5.8% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2019. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:
  - انخفاض العجز في ميزان السلع للمملكة بمقدار 264.5 مليون دينار (17.0%) ليصل إلى 1,295.0 مليون دينار مقابل 1,559.5 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2019.
  - انخفاض الوفر المسجل في صافي حساب الخدمات بمقدار 80.2 مليون دينار مقارنة مع الربع المماثل من عام 2019 ليبلغ 348.8 مليون دينار.
  - انخفاض الوفر المسجل في صافي حساب الدخل الاولي بمقدار 54.2 مليون دينار ليصل إلى 6.3 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة مع وفر بلغ 60.5 مليون دينار خلال الربع المقابل من عام 2019. ويعود ذلك بشكل رئيس لتحقيق صافي دخل الاستثمار عجزاً بمقدار 43.9 مليون دينار، وانخفاض وفر صافي تعويضات العاملين بمقدار 2.2 مليون دينار ليصل إلى 50.2 مليون دينار.
  - انخفاض صافي وفر حساب الدخل الثانوي الربع الأول من عام 2020 بمقدار 109.4 مليون دينار ليصل 630.7 مليون دينار مقابل وفر مقداره 740.1 مليون دينار خلال الربع المقابل من عام 2019. وقد جاء ذلك نتيجة لانخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 11.0 مليون دينار ليبلغ نحو 78.3 مليون دينار، وانخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 98.4 مليون دينار ليصل إلى 552.4 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال الربع الأول من عام 2020 تدفقاً للداخل بمقدار 14.0 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل خلال الربع المقابل من عام 2019 والذي بلغ في حينها 4.0 مليون دينار. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 122.9 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 612.0 خلال الربع المقابل من عام 2019، وجاء ذلك محصلة للتطورات التالية:
  - تسجيل الاستثمار المباشر خلال الربع الأول من عام 2020 صافي تدفق للداخل بلغ 214.9 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 183.5 مليون دينار خلال الربع المقابل من عام 2019.
  - تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 42.1 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق مماثل بلغ 134.6 مليون دينار خلال الربع المقابل من عام 2019.
  - تسجيل الاستثمارات الأخرى صافي تدفق للداخل بلغ 57.2 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 379.9 مليون دينار في الفترة المقابلة من عام 2019.
  - ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 107.1 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2020، مقارنة بانخفاض مقداره 183.2 مليون دينار خلال الربع المقابل من عام 2019.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية الربع الأول من عام 2020 التزاماً نحو الخارج بلغ 32,701.1 مليون دينار مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2019 والبالغ 32,793.7 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الأول من عام 2020 بمقدار 219.7 مليون دينار ليصل إلى 18,732.4 مليون دينار. ويعود ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي 172.0 مليون دينار، وارتفاع النقد والودائع للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 66.6 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الأول من عام 2020 بمقدار 126.9 مليون دينار ليصل إلى 51,433.5 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

- ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 127.1 مليون دينار (0.5%)، ليبلغ 25,773.3 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد القروض طويلة الأجل لدى الحكومة العامة بمقدار 123.3 مليون دينار (2.3%)، ليبلغ 5,374.5 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد القروض طويلة الاجل للقطاعات الأخرى بمقدار 71.0 مليون دينار (3.4%) ليصل الى 2,168.4 مليون دينار.
- ارتفاع الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 43.4 مليون دينار (12.1%) ليصل إلى 401.9 مليون دينار.
- انخفاض رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 178.7 مليون دينار (1.9%) (انخفاضها بمقدار 50.6 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 128.1 مليون دينار للبنك المركزي) لتصل الى 9,082.4 مليون دينار.
- انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 71.7 مليون دينار(1.0%) لتبلغ 7,090.2 مليون دينار.
- انخفاض رصيد الائتمان التجاري الممنوح للمقيمين في المملكة بمقدار 26.5 مليون دينار (3.3%) ليصل إلى 779.1 مليون دينار.